الآليات القانونية لتحقيق النزاهة ومجابهة الفساد في المجال الرياضي

Legal mechanisms to achieve integrity and confront corruption in the sports field.

رشام جمال الدين

جامعة البويرة (الجزائر)، d.recham@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/11 تاريخ القبول: 2023/03/15 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى محاولة التعرف على الآليات القانونية لتحقيق النزاهة ومجابهة الفساد في المجال الرياضي من خلال توضيح مفهوم الفساد وأسبابه في المجال الرياضي وأهم الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات الرياضية الوطنية والدولية في محاربة الفساد وتعزيز النزاهة مع تقديم مجموعة من الاقترحات والحلول لمجابهة هذه الظاهرة من خلال تفعيل القوانين المنظمة لها.

كلمات مفتاحية: الآليات القانونية ، النزاهة ، الفساد ، المجال الرياضي .

Abstract:

This study aimed to try to identify the legal mechanisms to achieve integrity and confront corruption in the sports field by clarifying the concept of corruption in the sports field and its reasons and the most important mechanisms that national and international sports institutions rely on in fighting corruption and promoting integrity, while presenting a set of suggestions and solutions to confront this phenomenon by activating the laws regulating them.

Keywords: Legal mechanisms; integrity; corruption; sports field.

1- مقدمة :

الرياضة أصبحت أحد المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال واهتمام القوى الاقتصادية، حيث تحولت من مجرد نشاط يمارسه الهواة وتستمتع به جماهير المتفرجين إلى صناعة تقوم على أسس علمية متخصصة في الترويج الإعلامي والاحتراف الرياضي الذي يدر مئات المليارات من الدولارات على الأندية المحترفة ، بل انه كأسلوب يمثل قوة دفع لتطوير مهارات اللاعبين وتحسين وضعية الأندية واللاعبين، الرياضة تعد صناعة مربحة ومصدر دخل فى كثير من دول العالم ونشير لما ذكرته إحصائية حديثة لمكتب التحليلات الاقتصادية الأمريكية أن الدخل السنوى لقطاع الرياضة مقارنة بالقطاعات الأخرى يبلغ 212.5 مليار دولار أمريكى أى ضعف قطاع السيارات، وأكبر حجماً من قطاع المرافق العامة والزراعة، وسبعة أضعاف قطاع السينما والإنتاج السينمائى ، ويعد الفساد آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، وهو مرض عضال تعيشه كل الدول والمجتمعات سواء أكانت غنية أم فقيرة، متعلمة أم أمية، دكتاتورية أم ديمقراطية، قوية أم ضعيفة، ويرتبط ظهوره واستمراره برغبة الإنسان في الحصول على تلك المكاسب المادية أو المعنوية بغض النظر عن استحقاقه لها أم لا، ومع ذلك يسعى للحصول إليها، لذا فهو يلجأ إلي وسائل سرية للوصول إليها وامتلاكها سواء عن طريق الرشوة أو المحسوبية أو الواسطة أو الاختلاس العام وغيرها، وإقصاء من له الحق فيها وحرمانه منها.[1]

إن التلاعب بنتائج المباريات وسائر الجرائم المتصلة بالرياضة سبيل تتوسله عصابات الجريمة المنظمة لتحقيق أرباح كبرى ولغسل عائداتها غير المشروعة، مع محدودية احتمالات الكشف عنها، تتطلب معالجة هذه المشاكل تعاونا وطنيا ودوليا بين المنظمات الرياضية والسلطات العامة وهيئات تنظيم المراهنات وقطاع المقامرة وأجهزة إنفاذ القانون. وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح أهم أليات محاربة الفساد في المجال الرياضي من خلال الايجابة عن التساؤول التالي: **ماهي الآليات القانونية لمحاربة الفساد في الوسط الرياضي؟**

2.مفهوم الفساد:

هناك من يعرفه بأنه وهو خروج عن القانون والنظام عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته ".[2]الفساد في أبسط تعريف له:

---

[1] نعمان عبد الغني، **الفساد في المجال الرياضي مفاهيم وابعادا**.**https://portal.arid.my/ar-LY/Blog/280**

[2] Parwez Farsan ،«Administrative Corruption in India» ،corruption and Governance in south asia ، south asia

institue ،university of Heidelberg , 2007 ،p.03

أساليب خاطئة، يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد من المجتمع من أجل تحقيق أهداف أو مصالح شخصية خاصة على حساب الجماعة. وفي كل التشريعات والأنظمة الفساد جريمة، وخروج عن القانون والأعراف، وفيه سوء استغلال للسلطة والمناصب. تعريف البنك الدولي للفساد بأنه إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة طائفة واسعة من السلوكيات من الرشوة إلى سرقة المال العام.[1]

1.2 الفساد الرياضي: هو تلك الانحرافات والممارسات الغير قانونية التي ترافق العملية الرياضية اي اردات المنافسات منذ بداية الموسم إلى نهايته، وترتبط بانتداب اللاعبين والمدربين، تنظيم ونتائج الرياضية المختلفة. الفساد في الرياضة ليس مرتبطًا بالفساد المالي فقط كما قد يتبادر للبعض بداية، بل هو أمر له ضروب وأبواب شتى: التحايل على الأنظمة والقوانين الرياضية فساد، التلاعب في العقود فساد، استخدام الرياضيين المنشطات فساد أيضًا، المراهنات فساد، التهاون من أجل مصالح منافس على حساب آخر فساد، الأخطاء التحكيمية المتعمدة فساد، التلاعب في نتائج المباريات فساد هناك عدة أشكال للفساد الرياضي نذكر منها:

* **التلاعب في نتائج المباريات**: التلاعب في نتائج المباريات هو أحد أبرز مظاهر الفساد التي عانت منها الرياضة خلال العديد من السنوات. السبب الاول لتلاعب يعود إلى الرهان على المباريات. ومع تطور التكنولوجيا، باتت كمية الاموال قيمة المراهنات تقدر بمليارات الدولارت وهناك من الاشخاص الذين يسافرون حول العالم وينظمون المباريات، ويشكلون التحالفات والعالقات مع اللاعبين، الحكام والشخصيات الرسمية الفاسدة.

* **الرشوة**: نظرا للمبالغ الضخمة التي تدخل في استضافة المباريات الدولية، فقد ارتبطت الرياضة بالسياسة والفساد أدى هذا التطور إلى دخولالرياضة في مرحلة جديدة من التطور هي مرحلة الجريمة. وترتبط أغلب الفضائح الرياضية المرتبطةبالرشوة، بتقدم الدول بالرشاوي لاستضافة الالعاب الدولية، وتعتبر قضية بلاتر، من أشهر الامثلة على الرشوة داخل الرياضة .وتنبع أهمية استضافة الالعاب الدولية من الاثر الاقتصادي لاستضافتها لتعزيزالنمو. حيث تعمل الدول المستضيفة على ضخ الاستثمارات في البنية التحتية التي تفتح فرص ضخمة للفساد واالاختلاس، كما ظهر في قضايا الفساد المرتبطة باستضافة كأس العالم في البرازيل في العام 2014.

***المنشطات**: مواد يتم تعاطيها لتحسين الأداء الرياضي مثل زيادة حجم العضلات وقوتها وقدرة التحمل، وتعتبر مواد غير قانونية، إذ عادة يعاقب متعاطوها بالاستبعاد من البطولات الرياضية، كما أنها تحمل مخاطر صحية كبيرة على الجسم قد تصل بصاحبه إلى الموت.[2]

2.2 أسباب الفساد:

[1] عبد القادر الشيخلي، "**دور القانون في مكافحة الفساد الاداري والمالي**" لنزاهة والشفافة والادارة المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية القاهرة،2006ص349.

[2] نعمان عبد الغني، مرجع سابق.

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة.

وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب كمايلي:

-انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

-عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة, كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد.

-ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

-تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

-ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

-ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.

-تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

-غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والأهلي والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

-غياب حرية الأعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات .

3. بعض أوجه الفساد في المجال الرياضي:

- رشاوى لمسؤولي اللجنة الأولمبية الدولية.
- التلاعب في مناقصات تنظيم حدث رياضي دولي أو المشتريات.
- اختلاس الأموال المخصصة للدعم والمكافآت.
- الواسطة والمحسوبية في اختيار اللاعبين.
- التلاعب بنتائج انتخابات الاتحادات الرياضية.

•غسل الأموال، والتي تتم من خلال تبادل اللاعبين بين الأندية مقابل مبالغ ضخمة.

•تعارض المصالح بين اللاعبين والحكام أو القائمين على المنظومة الرياضية.

•ضعف الرقابة المالية والإدارية.

•إهمال تطوير وصيانة المباني والمرافق.

•احتكار مجالس الإدارات لفترات طويلة بعيداً عن أسس الحوكمة ووفق أفضل الممارسات.

أوجه الفساد داخل الملعب:

•استخدام المنشطات.

•الرشوة بغرض الفوز.

•الغش وعدم الالتزام بقواعد اللعبة.

•التلاعب في المسابقات حيث يتم الاتفاق بين الفرق أو اللاعبين على الخسارة المتعمدة بمقابل.

•الفساد في استغلال الاستثمار في الأندية والتلاعب في الأسعار.

•إساءة استخدام حق التفرغ الرياضي، كمنحه لغير المستحقين واستغلاله من قبل غير الرياضيين.

•التلاعب في مبالغ الاحتراف الجزئي. [1]

4-أليات مكافحة الفساد :

4-1المؤسسات الوطنية:

4-1-1 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. في سنة 2004 صادقت الجزائر بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكان ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، حيث هذه الاتفاقية اشترطت على الدول التي صادقت عليها ضرورة إنشاء هيئة أو هيئات وطنية حسب الاقتضاء، لمكافحة الفساد. وتنفيذا لهذا الالتزام قامت الجزائر في سنة 2006، بإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (المعدل والمتمم)، وأسندت لها مهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، تجسد مبادئ دولة القانون بتعزيز النزاهة والشفافية في تسيير كل من القطاع العام والخاص.[2]

***التعريف بالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد مكافحته و مهامها:**

عرف المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد مكافحته حسب ما جاء في نص :المادة18من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بأن:الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تحت تصرف رئيس الجمهورية.

[1] الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» **الفساد–الرياضي**،**https://www.alraimedia.com/article/1528195**

[2] قانون رقم 22/29 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم .

وبذلك نجد أن المشرع الجزائري قد حذا حذو المشرع الفرنسي في فكرة السلطات الادارية المستقلة، التي يهدف إنشاؤها إلى ضمان الحياد والشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، لذا يمكن القول أن استقلالية الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته يعد أمرا ضروري حتى تتمكن، هذه الاخيرة من أداء دورها بصورة فعالة.[1]

***مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:**

فقد نصت المادة 20 من قانون مكافحة الفساد على أنها تضطلع بالمهام الاتية:

-اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية و المسؤولية في تسيير الشؤون و الاموال العمومية.

-تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

-جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية .

-إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالاثار الضارة الناجمة عن الفساد منها لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والاجراءات والممارسات الادارية، عن عوامل الفساد لاجل تقديم توصيات لازالتها.

-التقييم الدوري للادوات القانونية والاجراءات الادارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظرفي مدى فعاليتها.

-تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها .

-الاستعانة بالنيابة العمة لجمع الادلة والتحري في الوقائع ذات علاقة بالفساد .

-ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والاعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد و مكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين .

-السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي .

-الحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الاعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتقييمه.[2]

4-1-2 الاكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد في المجال الرياضي:

هي إحدى القنوات والآليات الجديدة الحديثة النشأة التي ستسعى لمعالجة الفساد في الرياضة الجزائرية في ظل الخروج على مثل ومبادئ الممارسة الرياضية المبنية على المنافسة الشريفة وليس التصارع.

---

[1] رمزي حوحو، لبنى دنش،" **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته** ." الجزائر :مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد.2009/05 ص73

[2] عبيدي الشافعي، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، ملحق ب- :النصوص التطبيقية – االاتفاقيات الدولية والبروتوكوالت المكملة لها التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ :دار الهدى ص 281/280

الاكاديمية التي تحصلت على اعتمادها الرسمي يوم 19 مايو2019 تتشكل من 9 أعضاء كلهم إطارات في مختلف الاسلاك (القضاء والرياضة والتسيير..الخ) تضم سبعة أعضاء سيكونون مسؤولين على مختلف اللجان المدرجة في القانون الاساسي للأكاديمية ، في ظل الخروج على المثل والمبادئ الانسانية العالمية للممارسة الرياضية وفق مفهوم الميثاق الاولمبي الذي يجعل من الانسانية تتنافس ولا تتصارع، تم انشاء الاكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد في المجال الرياضي"، تعود فكرة انشائها إلى شهر أكتوبر 2016 بتنظيم أول مؤتمر تأسيسي لها، فإن الاكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد في المجال الرياضي انطلقت في عملها بشكل محتشم قصد الاعلان عن وجودها والتعريف بأهدافها واحتياجاتها والوسائل والآليات التي تتخذ منها سبيلا لفرض وجودها على مستوى الحركة الرياضية الوطنية بصفة عامة.

هدف الاكاديمية السامي سيكون تنقية الوسط الرياضي من جميع الممارسات اللاأخلاقية التي شوهت سمعة الرياضة الوطنية محليا ودوليا وفي جميع الاختصاصات. ولن يتأتى ذلك إلا بدعوة الجميع و اشراكهم في نشر قيم التسامح والتضامن والقيم العليا للأخلاق الرياضية انطلاقا من حماية المكتسبات"، كما ألح عليه رئيس الاكاديمية، ملحا على ضرورة تعزيز الحوار الدائم والمتواصل داخل المؤسسات الرياضية و إشراك كل الفاعلين من رياضيين ومسيرين وإطارات في مناقشة جميع الوسائل التي تهم الرياضة الجزائرية، ماضيها، حاضرها ومستقبلها، ناهيك عن إقامة التواصل الدائم لتوثيق العلاقات بين الاكاديمية والمؤسسات العلمية والثقافية والرياضية في الجزائر من أجل خدمة الرياضة الوطنية والمساهمة في تطويرها.

وتبنيا شعار "من أجل رياضة جزائرية واحترافية"، تمنى رئيس الاكاديمية الجزائرية لمكافحة الفساد في المجال الرياضي من وزارة الشباب والرياضة تقديمها الدعم للمولود الجديد الذي "سيحتاج رعاية خاصة من وزارة الشباب والرياضة التي رحبت بالفكرة وكانت وراء تعجيل اعتماد الاكاديمية.[1]

4-1-3 المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية:

إن المشاكل والنزاعات الكثيرة التي وقعت فيها الرياضة الجزائرية ، جعلت المختصين في المجال الرياضي يبحثون عن حلول تمكنهم من الوقاية من الانزلاقات وتهيئة ظروف جيدة لممارسة الرياضة،لذلك قامت اللجنة الاولمبية الجزائرية بإنشاء محكمة تحكيم رياضي في سنة1999 م، من أجل أن تقوم هذه الهيئة القانونية بتسوية جميع النزاعات التي قد تشار من أطراف الحركة الرياضية، حيث بدأت هذه المحكمة عملها في جويلية 1999.

بموجب المقرر رقم 752 المؤرخ في 12 جويلية 1999 لكن هذه الفترة عرفت محكمة التحكيم الرياضي الجزائرية الكثير من الصعوبات والعقبات المتمثلة في نقص النصوص القانونية ونقص الخبرة في المجال الرياضي، مما جعل أعضاء محكمة التحكيم الجزائرية يقومون بتحرير محضر عدم الفعالية في 24 جوان 2001 م، وبذلك تم توقيف نشاطها.

وهذا ما جعل اللجنة الاولمبية الجزائرية تسعى إلى تذليل هاته العقبات والنقائص، وبذلك استطاعت

[1] وكالة الانباء الجزائرية،https://www.aps.dz/ar/sport/71443-2019-05-27-14-54-20

أن تعيد تفعيلها في 29 نوفمبر 2001 ،حيث وفرت لها جميع الضمانات التي تجعل عملها يتم في حرية واستقلالية ، وكذا بدأت عملها في مجال القضاء الرياضي بالفصل في العديد من القضايا والنزاعات الرياضية التي طرحت عليها. وهي التي لا تزال تعمل في هذا السياق إلى يومنا هذا رغم كل الصعوبات القانونية في هذا المجال.

إن المحكمة الجزائرية الرياضية تغيرت تسميتها مرتين من تاريخ إنشائها إلى يومنا هذا فبعد أن كانت تسمى لجنة التحكيم الرياضي، تغيرت تسميتها لتصبح محكمة التحكيم الرياضي الجزائرية في 2006 ،ثم أعيد تغيير تسميتها لتصبح على ما هي عليه الان المحكمة الجزائرية لتسوية النزاعات الرياضية وقد زودت بالوسائل الضرورية لتحسين سيرها، من نظام تحكيمي وقوانين أساسية حددت إجراءات رفع الدعوى وسيرها وكيفية إنهائه

***اختصاصات ووظائف المحكمة الرياضية الجزائرية:**تعتبر محكمة التحكيم الرياضية مؤسسة مستقلة عن كل منظمة رياضية، حيث تقوم بتقديم خدمات تهدف إلى تسهيل عملية حل النزاعات في المجال الرياضي، وذلك عن طريق التحكيم أو التوفيق من خلال إجراءات تتفق الحاجات الخاصة لعالم الرياضة.

لذلك فإن المحكمة الرياضية تقوم بعدة وظائف ومهام نذكر من بينها:

-تسعى إلى وضع التشكيلة التحكيمية المكلفة بالفصل في النزاعات.

-تصادق على القوانين الاساسية.

-تعيين الشخصيات التي تكون القائمة الاسمية للحكام.

- تسهر على الادارة والتسيير المالي للمحكمة الرياضية.

- تسهر على استقلالية المحكمة الرياضية.

- الفصل في كل النز اعات.

-إصدار أحكام تحكيمية لها نفس القوة مع الاحكام التي تصدرها المحاكم العادية.

-تقوم محكمة التحكيم الرياضية بتقديم آراء استشارية غير ملزمة بشأن مسائل قانونية مرتبطة بالرياضة.[1]

4-2- الاعلام الرياضي ودوره في مكافحة الفساد الرياضي:

تشمل وسائل الاعلام الرياضية المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد الرياضي بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع وطالما أن وسائل الاعلام الرياضية تلعب دورا كبيرا في كشف بؤر الفساد أمام الرأي العام و تتمتع وسائل الاعلام بحرية بحيث أنه لا يمكن الحديث عن محاربة الفساد دون وجود صحافة حرة في عملية المحاسبة والمسائلة ونشر الثقافة وتمثيل مصالح المواطنين بالاضافة إلى فضح حالات الفساد التي تهدد بلدانهم[2].

4-2-1علاقة الاعلام الرياضي بالفساد الرياضي:

[1] فتحية بوساق، **دور محكمة التحكيم الرياضي في تسويق نزاعات الحركة الرياضية الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر،2007 ،ص222.

[2] ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانيون في مكافحة الفساد**، منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

علاقة الاعلام الرياضي بالفساد الرياضي علاقة مزدوجة فهي عالقة كشف وعالقة وجود ولا يخفى علينا القدرة التأثيرية لوسائل الاعلام على المجتمع وبالتالي هذه أهمية خاصة في قدرتها على التصدي للفساد ومحاربة المفسدين كون الاعلام يتوجه مباشرة لافراد المجتمع على النحو التالي:

-نشر الوعي الوقائي والاخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.

- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد.

- نشر الدراسات المتخصصة في هذه الرسالة.

-تسليط الضوء على المشكلات الرياضية.

-كشف معوقات لتحسين الاداء الرياضي.

-متابعة الندوات المؤتمرات التي تختص بموضوع الفساد الرياضي، ونشر التقارير عنها وإعطاءها أهمية خاصة.

- المتابعة الجديدة لقضايا الفساد الرياضي وتتبعاها للوصول إلى حل نهائي.

- الشفافية في كشف الممارسات الادارية الفاشلة وإثارة قضايا الفساد وإعطائها الاهمية الخاصة.[1]

4-2-2 شروط ومتطلبات نجاح وسائل الاعلام الرياضي في كشف الفساد الرياضي:

لضمان فعالية ونجاح وسائل الاعالم في مكافحة الفساد الرياضي هناك العديد من المقترحات التي يجب مراعاتها في تحقيق تلك الفعالية:

-التخلص من كل القيود التي تعرقل دور الاعلام في مكافحة الفساد سواء من النواحي القانونية أومعوقات تداول المعلومات.

-مرا عاة الدور المهم لوسائل الاعلام في الدفاع الاجتماعي ضد الفساد وهذا يتطلب إعطاء الاولوية للتحقيق وليس للتعليق.

-تجنب المبالغة لما لها من فقدان في مصداقية الخبر الرياضي.

-المتابعة والجدية من قبل وسائل الاعلام الرياضية للوصول إلى حل نهائي.

- الاهتمام بأمور الفساد الجوهرية.

-التخصيص وليس التعميم فلا يجوز تعميم الفساد الرياضي كالتعميم دائما ما يضلنا عن الحقيقة.

-دعم الاعلام من قبل السلطات المختلفة حيث أن معركة ضد الفساد معركة قاسية فهي تحتاج إلى تكامل الادوار.

- ضرورة التأكيد على حرية واستقلالية وسائل الاعلام.[2]

4-3-آليات الحوكمة في الحد من الفساد الرياضي:

[1] بورقعة مختار، **الاعلام الرياضي ودوره في مكافحة الفساد الرياضي**، مذكرة تخرج شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، 2016ص59.

[2] عاطف قدادرة، مقال بعنوان: **محاربة الفساد هيئات ومؤسسات ثقافية**، العدد 79 2015/11/15،صحيفة الخبر.

قضايا الفساد في الرياضة تتصاعد وتتصدر صفحات الإعلام، تلاعب بنتائج وترتيب المباريات، تقديم الرشاوي للحصول على تمويل للبنى التحتية وتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، ويمكن للفساد أن يتخذ أشكالا مختلفة من خلال العلاقات الوثيقة بين الهيئات الرياضية والهيئات السياسية، ومجتمع الأعمال والجهات الراعية ووسائل الاعلام لتخلق بيئة مواتية للفساد. وبسبب الفساد أصبحت القيم الرياضية (الاحترام، النزاهة والثقة في قواعد اللعب،...الخ) لا تخضع إلا للمصالح المالية.

ولهذه الأسباب المختلفة ترى منظمة الشفافية الدولية من الملح مكافحة الفساد في الرياضة ووضع آليات لتعزيز الحركة الرياضية ليس هناك تعريف واحد محدد للحوكمة الرياضية اذ هناك تعريفات عديدة لها في المنظمة الرياضية، ولكن يمكن تعريفها بأنها النظام الذي بواسطته يتم توجيه المنظمة وإدارتها، وطبيعة حوكمة المنظمة تؤثر في كيفية تحديد أهدافها ونموها وسياقات عمل مجلس الادارة " المكتب التنفيذي " ومراقبة آداء المنظمة وعلاقة القيادة بالأعضاء وبكل من له اهتمام بالرياضة، والحوكمة الجيدة لا تعني فقط القوانين وتطبيقاتها وإنما تسعى الى تحقيق آداء المنظمة عن طريق التخطيط الصحيح ومراقبة مسارها.[1] ووصفت SPARC الحوكمة " بأنها العملية التي يحدد من خلالها المجلس التوجهات الاستراتيجية و الأولويات، ويحدد السياسات وتوقعات الأداء الإداري وإدارة المخاطر ويقيم الانجازات التنظيمية من أجل ممارسة المساءلة والشفافية من طرف المنظمات وأصحاب المصلحة في الرياضة المعنية.[2]

وهذه التعاريف تجسد مفاهيم التوجيه والمراقبة والتنظيم، وحوكمة المنظمات الرياضية يتضمن انشاء الاستراتيجية الشاملة لتوجيه المنظمة، وضمان أن يكون لأعضاء المنظمة رأي في كيفية تحقيق تلك الاستراتيجية.

4-3-1-آليات الحوكمة في مكافحة الفساد الرياضي:

لتعقد ظاهرة الفساد وامكانية تغلغلها في جميع جوانب الحياة، ونتيجة لاثارها السلبية فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة:

1-المحاسبة:

وهي خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والادارية والاخالقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة مثل الوزارة) والذين يكونون بدورهم مسئولين أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على السلطة التنفيذية.

2-المساءلة:

[1] تيرس عوديشو، **الحوكمة الرياضية المبادئ والتطبيق**، الأكاديمية الأولمبية العراقية، بغداد.ص10.

[2] Rossell Hoye, Graham Cuskelly, Sport Governance , British Library, Oxford,2007.p10.

وهي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين وأصحاب المصالح في الحصول على المعلومات الالزمة والتأكد من أن أعمال هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لمهامهم.

3-الشفافية:

وهي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلنية الاجراءات والغايات والاهداف.

4 – النزاهة:

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخالص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخالقية معنوية بينما يتصل الاول بنظم اجراءات عملية.[1]

4-3-2-آليات الحوكمة الرياضية في أوروبا والاتحاديات الرياضية والدولية:

أ- التدابير التي وضعتها الفيدرالية الرياضية لكرة القدم:FIFA

في عام 2009م اعتمدت الفيفا مدونة جديدة لقواعد السلوك والذي يتضمن سلسلة من الاحكام على قواعد السلوك الصارمة على تضارب المصالح بين الحكومات أو المنظمات الخاصة والمنظمات الرياضية وقبول وتوزيع الهدايا وغيرها من الفوائد وقبول العمولات الفاسدة، حيث تنص المادة (04) أن " فقط الأشخاص الذين يظهرون الحس العالي من الأخلاق والنزاهة وملزمون باحترام أحكام هذا القانون دون تحفظ مؤهلون للحصول على وظيفة رسمية، والمسؤولون الذين لا يحترمون هذا القانون أو فشلهم على الوفاء بالتزاماته أو لا تقي واجباتهم ومسؤولياتهم على نحو كاف خصوصا في المساءلة المالية لن تعد مؤهلة للحصول على وظيفة رسمية.

في أكتوبر 2011م أنشأت الفيفا خريطة طريق نحو تحقيق الحكم الرشيد كخطوة أولى حيث أنشئت اربعة مجموعات عمل حول مراجعة النظام الأساسي، وإعادة النظر في لجنة الأخلاق والشفافية والامتثال لكرة القدم، كما أنشئت اللجنة التنفيذية في ديسمبر 2011م لجنة حوكمة مستقلة جديدة.(CIG)

وكان للفيفا النظر في العديد من الاصلاحات وكثير منها تؤثر على إدارتها ماليا حيث أنها تطبق معايير التقارير المالية الدولية منذ عام 2003م (IFRS)، وشركة مستقلة لتدقيق الحسابات.

ب- التدابير التي وضعتها اللجنة الأولمبية الدولية:

بعد فضيحة سولت لايك سيتي "SALT LAKE CITY " وافقت اللجنة الاولمبية الدولية في عام 1999م إنشاء لجنة الأخلاق والمعدلة في بداية سنة 2000م، وتضمنت الاجراءات : يمنح شرف استضافة الدورات الأولمبية للمدن لا للدول التابعة لها، ويتم اختيارها عن طريق الأعضاء العاملين في اللجنة الأولمبية الدولية، ويمتنع كل عضو ينتمي إلى أحد

[1] Transparency International, Sport et Corruption, Analyses et Recommandations, France, Aout 2012,p3.

المدن المرشحة عن التصويت مادامت مدينته ضمن دائرة الترشيح، ولايحق لأعضاء الشرف والأعضاء الموقوفين التصويت، كما أن التصويت بالتفويض غير مسموح به. وقبل تنفيذ البروتوكول الجديد كان من السهل الحصول على الفوائد مباشرة (تقديم الرشاوي) ، وفي 2008م وافقت اللجنة الاولمبية الدولية في مؤتمر كوبنهاكن 36، على المبادئ العالمية الأساسية للحوكمة الرشيدة للحركة الاولمبية الرياضية والتي يمكن اعتبارها المعايير الدنيا التي يجب ان تحترم في داخل الاتحاديات الرياضية، حيث تعطى أهمية متساوية للمبادئ السياسية والمالية للحكم الرشيد.[1]

4-4- توصيات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الرياضي:

ولقد أطلقت منظمة الشفافية الدولية توصيات لجميع مخاطر الفساد التي تتم تحديدها :

أ- فيما يخص التلاعب في نتائج المباريات:

-انشاء برنامج المكافحة ضد المراهنات المغشوشة، ولا يجب أن يوجه فقط نحو شركات المراهنة لكن أيضا نحو المنظمات والهيئات الرياضية، وفي الواقع فإن الوقاية والتوعية من المسيرين الرياضيين قد يقلل في نهاية المطاف من مخاطر الفساد.

-إنشاء نظام الامتيازات الممنوحة لشركات إدارة الرهانات مع الأنظمة والقواعد التي تتطلب تسجيل اللاعبين والمراهنين.

-تحسين وتعزيز الشراكة بين شركات المراهنة والشرطة والاتحادات الرياضية لتسهيل التحقيق.

-تطوير برامج وقائية لمنع الرياضيين والحكام من الغش.

ب- فيما يخص الجريمة المنظمة:

-تشجيع إقامة شراكات بين المنظمات الدولية والمكاتب الوطنية لمكافحة الفساد في مجال الجريمة المنظمة في مجال الرياضة.

ت- فيما يخص الحوكمة:

-تطوير الشراكات بين المجتمع المدني والاتحادات الرياضية والأندية لتشجيع الممارسات الجيدة والشفافية.

-تعزيز قيم الرياضة كجزء من البرامج التعليمية وخاصة للصغار.

-إنشاء نهج مكافحة الفساد في الهيئات الرياضية من خلال المواثيق ومدونات السلوك لأعضائها.

-تعزيز النزاهة والشفافية بين مسيري الأندية والاتحادات الرياضية.

ث- فيما يخص انتقالات اللاعبين:

-تعزيز انتقالات اللاعبين بأنظمة ولوائح واضحة ومزيد من الشفافية.

ج-فيما يخص البناء:

[1] Assemblée Parlementaire, La bonne Gouvernance et L'ethique du Sport, Conseil de l'euroupe, doc12889 ,5 Avril 2012.p22.

-إنشاء اتفاقية نزاهة لآليات الرصد المدنية لمشاريع وعقود البناء للمنشآت الرياضية الكبرى.

-إنشاء اتفاقية نزاهة (ميثاق النزاهة) لتنظيم الأحداث الرياضية، وخاصة من خلال اختيار المدن والبلدان المضيفة لدورة الالعاب الاولمبية وكاس العالم.

-إنشاء وإدراج الرقابة على الأموال من الدول مثل تلك المستخدمة في يورو 2012م، ورصد فعالية الأعمال التحضيرية للأحداث الرياضية وخاصة فيما يتعلق بمشروعات البناء وعملية صنع القرار وتدفق الأموال.

ح- فيما يخص الرعاية:

-نشر الوعي على نطاق واسع من الاتحادات الرياضية والمدربين واللاعبين والمواطنين حول مخاطر الفساد، والذي يمكن أن يؤدي الى سد العلاقات بين المنظمات الرياضية والسياسيين.

-وضع مدونة لقواعد السلوك وقواعد لاستخدام دعوات لكبار الشخصيات لتوزيع التذاكر والجوائز في المناسبات الرياضية.

-تعزيز الأخلاق الرياضية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والسياسية للرعاة.

خ- فيما يخص الإعلام:

-إظهار لوسائل الإعلام وإطلاعهم على الدور الذي يمكن أن تلعبه في مكافحة السلوك الغير الأخلاقي فضلا عن المخاطر الناجمة عن فقدان الاستقلالية.

-تشجيع الشراكات بين المنظمات الغير الحكومية والصحفيين حول مخاطر الفساد في عمل وسائل الاعلام مثل انعدام الشفافية حول بيع حقوق البث.[1]

4-5- فرقة عمل الإنتربول لمكافحة الفساد الرياضي:

تشكل فرقة عمل الإنتربول لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات (IMFTF) حجر الزاوية في مجموعة الإنتربول العملياتية في هذا المجال ، وهي تجمع معا أجهزة إنفاذ القانون في العالم لمكافحة التلاعب بنتائج المباريات والفساد في الرياضة.

وتضم فرقة العمل نحو 100 وحدة عضو وأكثر من 150 جهة اتصال وطنية في العالم. وينصبّ اهتمامها على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتعمل كمنصة للتحقيق وتنسيق القضايا على المستوى الدولي.

وتساعد فرقة العمل البلدان الأعضاء في التحقيقات الجنائية والعمليات المشتركة في الرياضة بكل أشكالها، ولديها شبكة عالمية من المحققين الذين يتشاطرون المعلومات والاستخبارات وأفضل الممارسات.

والأدوات المحددة التي استحدثها الإنتربول في هذا المجال متاحة لأجهزة إنفاذ القانون جميعا، وهي مخصصة لجمع البيانات عن الفساد في الرياضة مشروع (ETICA)وملف تحليل الجرائم المالية.(FINCAF)

[1] 12- Transparency International, Sport et Corruption, Analyses et Recommandations, France, Aout 2012.p4.

وفرقة العمل هذه، بفعل نطاق انتشارها العالمي، تشغل موقعا فريدا للربط بين وحدات التحقيق الجنائي في جميع بلدان الإنتربول الأعضاء والوحدات المعنية بالنزاهة في أبرز الاتحادات الرياضية الدولية وأجهزة المراقبة المخصصة، وذلك من أجل توحيد الجهود للتصدي لأي مخالفات في الرياضة.

واستُحدثت أيضا في السنوات الأخيرة أطر تعاون لحماية الأحداث الرياضية الكبرى من الاستغلال الإجرامي.

ينفذ الإنتربول مع اللجنة الأولمبية الدولية مشروعا مشتركا لبناء القدرات والتدريب من أجل مكافحة التلاعب بنتائج المباريات ويقدم المشروع دورات تدريب وحلقات عمل وندوات إلكترونية متكيفة مع الاحتياجات مخصصة لأجهزة إنفاذ القانون والهيئات الحكومية والمنظمات الرياضية ومشغلي المراهنات والسلطات التنظيمية، من أجل التصدي للتلاعب بنتائج المباريات وإنشاء شبكة عالمية من الأخصائيين.

4-5-1 تدريب المحققين في أجهزة إنفاذ القانون:

يزود هذا التدريب أجهزة إنفاذ القانون بالمهارات اللازمة للتحقيق في التلاعب بنتائج المباريات، مع التركيز على التحقيقات عبر الوطنية، وجمع الأدلة وتقييمها، ومتابعة المراهنات وتحليلها، والعمل مع قطاع الرياضة، والدور الرئيسي لأعضاء IMFTF

4-5-2 تدريب المحققين الرياضيين:

يعزز هذا التدريب قدرات المنظمات الرياضية للتحقيق في التلاعب بنتائج المباريات والمعاقبة عليه، وينصب التركيز في سياقه على أساليب التحقيق التي تعتمدها عادة الشرطة مثل مهارات الاستجواب، وجمع المعلومات وتقييمها، ولكن أيضا متابعة وتحليل المراهنات الرياضية.

4-5-3 حلقات دراسية على الإنترنت وحلقات عمل بشأن النزاهة في الرياضة:

تضم حلقات العمل هذه جهات معنية، وطنية أو إقليمية، لتوعيتها بمسألة التلاعب بنتائج المباريات وعرض أفضل الممارسات وإقامة التعاون لمواجهته.

4-5-4 متابعة وسائل الإعلام:

تتابع وسائل الإعلام عند تناولها مسائل بالتلاعب بنتائج المباريات وتجمع لمحة عامة عن تقارير المصادر المفتوحة بشأن التحقيقات والعقوبات والأحكام وأفضل الممارسات وأساليب العمل والتطورات الجديدة في رسالة إخبارية متخصصة نصف شهرية مخصصة للأخصائيين.[1]

4-6 محكمة التحكيم الرياضية الدولية:

[1] الفساد في الرياضية https://www.interpol.int/ar/4/2/2

هي هيئة شبه قضائية دولية أنشئت لتسوية النزاعات المتعلقة بالرياضة. ويقع مقرها الرئيسي في لوزان (سويسرا) وتقع المحاكم في نيويورك وسيدني ولوزان. يتم إنشاء محاكم مؤقتة في المدن المستضيفة للألعاب الأولمبية.

أنشئت محكمة التحكيم الرياضية عام 1984، وتوجد لديها محاكم في مدينتي نيويورك بالولايات المتحدة وسيدني بأستراليا، فضلا عن محكمة مؤقتة يجري إنشاؤها في المدن المستضيفة للألعاب الأولمبية خلال فترة إقامة الألعاب.

وترتكز فكرة إنشائها –حسب الموقع الرسمي للمحكمة– على إيجاد "هيئة قضائية للتسوية المباشرة أو غير المباشرة لقضايا مرتبطة بالرياضة، وكذا خلق سلطة متخصصة قادرة على البت في النزاعات الدولية من خلال مسطرة مرنة وسريعة وغير مكلفة".تتميز بأنها مستقلة عن أي منظمة رياضية، وتابعة إداريا وماليا للمجلس الدولي للتحكيم الرياضي(ICAS، وصادقت اللجنة الأولمبية الدولية على قانونها الأساسي الذي دخل حيز العمل به منذ 30 يونيو عام 1984.

وتضم المحكمة حوالي ثلاثمئة محكم ينتمون لـ87 دولة، يقع اختيارهم لمعرفتهم المتخصصة بالتحكيم وقانون الرياضة، ويجري تسجيل حوالي ثلاثمئة قضية لدى تلك المحكمة سنويا.

تهدف إلى تسوية النزاعات المتعلقة بالأنشطة الرياضية عن طريق التحكيم أوبطرق ودية من خلال الوساطة أو عن طريق القواعد الإجرائية التي تتكيف وفقا لمتطلبات واحتياجات محددة في عالم الرياضة، كما تقدم المحكمة فتاوى بشأن المسائل المتعلقة بالرياضة.

يمكن تقديم أي نزاعات مباشرة أو غير مباشرة مرتبطة بالرياضة أمام المحكمة، وقد تكون النزاعات ذات طابع تجاري، ويجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري لديه الأهلية القانونية للتمثيل اللجوء إلى خدماتها، ويشمل ذلك رياضيين وأندية واتحادات رياضية، ومنظمي لقاءات رياضية وجهات ومؤسسات راعية، وشركات تلفزيون.

عموما يظل اللجوء إلى هذه المحكمة أمرا اختياريا مرتبطا بإرادة طرفي النزاع، حيث لا يمكن تقديم أي قضية أمامها إلا إذا كان هناك "اتفاق تحكيم Arbitration Agreement "بين الطرفين المتنازعين يحدد اللجوء إليها ويعترف بالولاية القضائية لها، لكن من الناحية العملية نجد أن جميع الاتحادات الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية للدول اعترفت بالولاية القضائية للمحكمة في حل المنازعات.

كما أن الميثاق الأولمبي يحدد أن النزاعات المرتبطة بالألعاب الأولمبية تعرض حصرا أمام المحكمة، حيث بدأت عام 2016 من خلال قضاة متخصصين للبث في قضايا مكافحة المنشطات خلال الألعاب الأولمبية بدلا من لجنة الانضباط التابعة للجنة الأولمبية الدولية.وتحظى قراراتها التحكيمية بقوة إنفاذ الأحكام ذاتها الصادرة عن المحاكم العادية، ويمكن الطعن في قراراتها لدى المحكمة العليا الفدرالية السويسرية، لكن نادرا ما تنجح تلك الاستئنافات، وإذا ما نجحت فغالبا ما يكون مقتصرا على المسائل الإجرائية دون أن يمس جوهر النزاع.يقدم التحكيم لجنة مكونة من ثلاثة محكمين، يجب أن يكونوا مستقلين عن أي طرف، ويكون لطرفي النزاع في حالة الإجراءات العادية الاتفاق على القانون الواجب التطبيق على القضية موضوع النزاع، وفي حالة فشل مثل ذلك الاتفاق يطبق القانون السويسري.وتستغرق مدة التحكيم عادة ما بين 6 و12 شهرا، أما في حال إجراءات الاستئناف فيجب أن يعلن الحكم في غضون 3 أشهر بعد نقل الملف إلى هيئة التحكيم، وفي

الحالات العاجلة، وبناء على الطلب فقد تأمر المحكمة الدولية في وقت قصير جدا باتخاذ تدابير مؤقتة، أوتعليق تنفيذ قرار ضدها.[1]

5. خاتمة:

إنّ الفساد في الرّياضة ليس بجديد فقد ظهرت الأنشطة الإحتياليّة في المسابقات والمؤسّسات الرّياضيّة منذ الألعاب الأولمبيّة القديمة وازدادت الأنشطة الإجراميّة بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين. أدّى النموّ السريع للرّهانات الرّياضيّة القانونيّة وغير القانونيّة إلى جانب التقدّم التكنولوجي إلى تغيير طريقة لعب الرّياضة واستهلاكها، الأمر الّذي أدّى إلى جذب المجرمين أكثر فأكثر. لذلك تختلف صور الفساد في المجال الرياضي و لها خصوصية عن تلك المتعلقة بالقانون الجزائي ، باعتبار أن مبادئ الرياضة النزاهة و روح المنافسة و الشفافية ، لذلك فقد سن المشرع الجزائري مواد تحدد التصرفات و السلوكات المحظورة تماشيا مع التشريعات والإتفاقية الدولية الناصة على ذلك ،ونظرا لصلة الرياضة الوثيقة بعالمي السياسة والمصالح الخاصة فقد تعددت أنواع الفساد الرياضي . بحيث تشكل الوقاية من العنف وتعاطي المنشطات والممارسات السيئة لقيم الرياضة والمنافسة الرياضية النزيهة ومكافحة كل الآفات في الوسط الرياضي عناصر أساسية للسياسة الرياضية الوطنية كذا الدولية .

و أكثر من ذلك باعتبار أن المنافسات الرياضية أصبحت أكثر تعقيدا، وإعداد الرياضيين أصبح أكثر تقنية من مجرد التدريب والمشاركة في البطولات، وهذا التعقيد في الاعداد الرياضي وعولمة الرياضة والمنافسات الرياضية المستثمرة والدور التجاري في دعم المنافسات الرياضية، ورغبة أكثر من جهة في الدولة المعنية في السيطرة على الرياضة قد تم وضع المؤسسات والمنظمات الرياضية تحت المسائلة من قبل عدة جهات، كل هذا قاد المنظمات الرياضية وبشكل طوعي الى تحسين آدائها من كافة النواحي من خلال التزام السلطات التنفيذية في الهيئات الرياضية باحترام القوانين التي تضبطها.

ومنه يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تمكن من تحقيق النزاهة ومجابهة الفساد في المجال الرياضي:

- تعزيز آليات الحوكمة في الاتحادات الرياضية.
- إشراك الرياضيين وأصحاب المصالح في القرارات الرئيسية المتعلقة بتنظيم رياضتهم.
- تشجيع جميع أشكال التعاون الدولي التي تهدف إلى حماية الرياضيين والأخلاق الرياضية.
- تبادل نتائج البحوث لإحراز تقدم كبير في الحد من الرشوة والفساد.
- إصدار الأحكام والتشريعات اللازمة لمنع الفساد من التسلل إلى إدارة الهيئات والمؤسسات الرياضية، وخاصة في ما يخص مصادر وأصل الأموال المتدفقة في القطاع الرياضي.
- تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة في صنع القرارات والعمليات المالية داخل المؤسسات الرياضية، ونشرها بين جميع الأطراف المنتمية لها.

[1] عدنان أحمد ولي العزاوي النظام القانوني للقضاء الرياض ي الدولي، دائرة القضاء، أبوظبي، الطبعة الاولى، 2014 ،ص 20.

- تفعيل القوانين المتعلّقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية، ببناء جهاز قضائي رياضي مستقل ونزيه مبني على الشفافية والمساءلة.
- إرساء سياسات الحوكمة الرشيدة في الأندية الرياضية، بإدارتها المالية والإدارية ومجالس إداراتها.
- تطوير وتنفيذ آليات الإبلاغ عن الفساد في الرياضة.

6. قائمة المراجع:

1- **الفساد في الرياضية** https://www.interpol.int/ar/4/2/2

2-**الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الفساد–الرياضي**،https://www.alraimedia.com/article/1528195

3- بورقعة مختار، **الاعلام الرياضي ودوره في مكافحة الفساد الرياضي**، مذكرة تخرج شهادة ماستر في علوم الاعلام والاتصال، 2016.

4- تيرس عوديشو، **الحوكمة الرياضية المبادئ والتطبيق**، الأكاديمية الأولمبية العراقية، بغداد.

5- ناصر عبد الناصر، **دور البرلمانات والبرلمانيون في مكافحة الفساد**، منشورات الهيئة العامة السورية، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

6- نعمان عبد الغني، **الفساد في المجال الرياضي مفاهيم وابعادا**. https://portal.arid.my/ar-LY/Blog/280

7- فتحية بوساق، **دور محكمة التحكيم الرياضي في تسويق نزاعات الحركة الرياضية الوطنية**، رسالة ماجستير غير منشورة معهد التربية البدنيةوالرياضية، جامعة الجزائر،2007 .

8- **قانون رقم 22/29 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم** .

9- عبد القادر الشيخلي، "**دور القانون في مكافحة الفساد الاداري والمالي**" لنزاهة والشفافة والادارة المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية القاهرة.

10-عدنان أحمد ولي العزاوي **النظام القانوني للقضاء الرياض ي الدولي**، دائرة القضاء، أبوظبي، الطبعة الاولى، 2014.

11- عبيدي الشافعي، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، ملحق ب- :النصوص التطبيقية – االاتفاقيات الدولية والبروتوكوالت المكملة لها التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ :دار الهدى.

12- عاطف قدادرة، مقال بعنوان: **محاربة الفساد هيئات ومؤسسات ثقافية**، العدد 79 2015/11/15،صحيفة الخبر.

13- **وكالة الانباء الجزائرية**،https://www.aps.dz/ar/sport/71443-2019-05-27-14-54-20

14- رمزي حوحو، لبنى دنش،" **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته** ." الجزائر :مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد.2009/05.

15- Assemblée Parlementaire, La bonne Gouvernance et L'ethique du Sport, Conseil de l'euroupe, doc12889 ,5 Avril 2012.
16- Rossell Hoye, Graham Cuskelly, Sport Governance , British Library, Oxford,2007.
17- Parwez Farsan ،«Administrative Corruption in India» ،corruption and Governance in south asia ،south asia institue ،university of Heidelberg , 2007.
18-Transparency International, Sport et Corruption, Analyses et Recommandations, France, Aout 2012.